

تعيينات سياسية تهدد استقلالية الإعلام في تونس

ويرى متابعون سياسيون أن التعيين السياسي بامتياز ويراد من ورائه استئراج مختلف وسائل الإعلام للتحكم في صناعة القرار السياسي وتوجيهه حسب المصالح الحزبية.

وقال الناشط والمحلل السياسي نبيل الراحي في تصريح لـ "العرب" إن الصحافي بن يونس قريب من حركة النهضة وهذه تعيينات بالولاءات للتغول على المشهد، مضيفاً أن 23 شخصاً ممثلاً للحزب الحاكم في السلطة تداولوا على الحضور في وسائل الإعلام في يوم واحد، وهذا فيه استئراج للإعلام أصبح جلياً للعيان. وأشار إلى أن "هناك ابتزازاً واضحاً للمشهد، وتصعيداً لتحسين شروط التفاوض من أحزاب السلطة سواء بالتعيينات المسقط والمشبوهة أو بالبيانات وغيرها".

ورفض سامي الطاهري الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) التعيين، قائلاً "أي شخص تم تعيينه بالإسقاط والولاء على مؤسسة إعلامية عمومية لا تقبلوه".

ونشر نقيب الصحافيين محمد ياسين الجلاصي تدوينه على فيسبوك أشار من خلالها إلى أن "الحزب السياسي للحكومة بصدر إزمته إلى مؤسسات الإعلام العمومي والمصادر" عبر "تعيينات سياسية قائمة على الولاء هدفها فقط السيطرة والتدجين والترعيب".

واعتبرت المستشارة الإعلامية السابقة بقصر قرطاج رشيدة النيفر أن هذه الطريقة في التعيينات تعدّ "خرباً لاستقلالية الإعلام العمومي حيث يتم تغيير المشرفين على وسائل الإعلام العمومية على أساس المحاصصات الحزبية". وأشارت في تدوينه إلى أن ذلك يمثل أيضاً عودة "إلى مربع الصفر بالنسبة إلى الانتقال الديمقراطي في بلادنا والديمقراطية اليوم أكثر من أي وقت مضى في خطر". ودعت الحكومة قائلة "افعوا أيديكم عن الإعلام العمومي والإعلام المصادر".



نبيل الراحي

وقضاً عن رفض التعيين الجديد، لا يزال الاحتجاج قائماً على تكليف مسؤولية عن إذاعة "شمس أف.أم" من خارج أبناء المؤسسة، وبالمرارة مع ذلك، بلغ اعتصام صحافيي إذاعة "شمس أف.أم" الرفض للتعين الجديد على رأس المؤسسة يومه الـ 23.

وأكدت خولة السليتي رئيسة فرع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين أن الخطوات التصعيدية التي سيتم اللجوء إليها، احتجاجاً على تعطيل الحكومة لمسار التقوية في المؤسسة ورفضاً لتعيين الصحافية حنان الفتوح مديرة عامة، "التوجه نحو مقاضاة وزير المالية ولجنة الأملاك المصادرة والكرامة القابضة، فضلاً عن تنظيم وقفة احتجاجية بساحة الحكومة في القصة".

وأضافت السليتي في تصريح لـ "العرب" أنه "سيتم التوجه نحو الدخول في اعتصام مفتوح بالقصبة، علاوة على دخول أبناء شمس أف.أم ومديرين بالإذاعة في إضراب جوع حتى وإن تزامن ذلك مع شهر رمضان".



مكسب مهدهد

خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - أشار قرار تعيين الصحافي

كمال بن يونس رئيساً مديراً عاماً جديداً لوكالة تونس أفريقيا للأنباء خلفاً للصحافية منى مطيع رفضاً واسعاً من الأوساط الإعلامية والسياسية في تونس، واعتبره البعض تعييناً مسقطاً خدمة للولاءات السياسية الضيقة التي تقوم بها الحكومة وحزماها السياسي في المؤسسات الإعلامية.

وانعقد بمقر وكالة تونس أفريقيا للأنباء (وات) الثلاثاء اجتماع عام طارئ، بدعوة من فرع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والنقابة الأساسية للاتحاد العام التونسي للشغل، وأعلن العاملون في الوكالة رفضهم القاطع "التعامل مع المدعو كمال بن يونس لما في سجله الشخصي من انتهاكات لحرية الصحافة والتعبير والعمل النقابي الحر، وامتنان للدعاية للدكتاتورية، وخدمة أجندات سياسية مفضوحة".

ودعا هؤلاء رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى التراجع عن هذا التعيين السياسي الحزبي المفضوح والخطير، والنأي بالوكالة عن كل محاولات التدجين والتوظيف السياسي وتحمله شخصياً مسؤولية تبعات هذا التعيين، فضلاً عن الدخول في تحركات احتجاجية، تصاعدية ضد هذا التعيين الذي يهدد بجديّة استقلالية (وات) كمرقق إعلامي عمومي ممسول من دافعي الضرائب، ومحمول على الحياض التام إزاء كل الحساسيات السياسية والاجتماعية.

ودعت النقابة في بيان لها الحكومة إلى التراجع عن هذا التعيين، مطالبة باعتماد مقاييس واضحة في التناظر تنأى بالمرقق الإعلامي العمومي عن المحاصصات الحزبية، وتكرت بأن كافة الصحافيين بالمؤسسة وكامل طاقمها العامل من موظفين وأعوان التزموا منذ 2011 باداء مهامهم المهنية في كنف الإعلام ضمن حدود القانون".

وأكد إعلاميون وحقوقيون أن قرارات حظر النشر في قضايا تهم الرأي العام ولها تماس مباشر مع الشارع تؤدي إلى زيادة الغموض في القضايا المنظورة وخلق مساحات واسعة لمروجي الإشاعات على مواقع التواصل الاجتماعي".

وفي عصر الإنترنت والفنوعات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي لم يعد مقبولاً استمرار العمل الإعلامي بشكله التقليدي دون تطوير مضمونه ورسالته، فالنتيجة في الإعلام مرتبط بتطور مستوى الخطاب الإعلامي الموجه إلى الجمهور المحلي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

حظر النشر على الإعلام الأردني الذي لا ينشر شيئاً

ما قيمة حظر النائب العام للنشر في قضية الأمير حمزة في عصر أصبح فيه إخفاء المعلومات مستحيلاً



تغطية دون المستوى المطلوب

البيانات الأولية الأمر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار أو بكليتا هاتين العقوبتين". كما تنص المادة 225 من القانون نفسه على أنه "يعاقب بالغرامة من 5 دنانير إلى 25 ديناراً من ينشر وثيقة من وثائق التحقيق الجنائي أو الجنحي قبل تلاوتها على جلسة علنية، أو محاكمات الجلسات السرية، أو المحاكمات في دعوى السب، أو كل محاكمة منعت المحكمة نشرها".

وفي المقابل تنص المادة 15 من الدستور الأردني على أن "الدولة تكفل حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون"، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون".

وأكد إعلاميون وحقوقيون أن قرارات حظر النشر في قضايا تهم الرأي العام ولها تماس مباشر مع الشارع تؤدي إلى زيادة الغموض في القضايا المنظورة وخلق مساحات واسعة لمروجي الإشاعات على مواقع التواصل الاجتماعي".

وفي عصر الإنترنت والفنوعات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي لم يعد مقبولاً استمرار العمل الإعلامي بشكله التقليدي دون تطوير مضمونه ورسالته، فالنتيجة في الإعلام مرتبط بتطور مستوى الخطاب الإعلامي الموجه إلى الجمهور المحلي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

واعتبر صحافيون أردنيون أن ما يحدث يجسد المطالبة بضرورة وجود إعلام دولة قوي.

حيث طلب الأخير من الأمير عدم الخروج من بيته وحصر لقاءاته على أفراد العائلة، والتوقف عن انتقاد الحكومة، والتغريد على تويتر.

لم يواكب الأداء الإعلامي المحلي تطورات الأحداث ولم يكن على مستوى توقعات الأردنيين في تغطية الحدث المهم على الساحة المحلية والإقليمية.

ويتساءل مراقبون "أين يعيش النائب العام؟"، مؤكداً أن قرارات حظر النشر لا يمكن إنفاذها وتطبيقها، والمتضرر الوحيد منها وسائل الإعلام المحلية، وتخصم قرارات حظر النشر وتوسع حدود الإعلام من ممارسة دوره ويفرض عليه رقابة مسبقة تمنع وصول المعلومات والحقائق للجمهور.

وعادة ما تلجأ الحكومة الأردنية إلى فرض قرار بحظر النشر حول القضايا الكبيرة التي تثير اهتمام الرأي العام في الأردن. وفي السنوات الماضية زادت قرارات حظر النشر بشكل كبير في أوقات الأزمات، سواء الأمنية أو السياسية أو حتى الكوارث الطبيعية. ويؤكد صحافيون أن "القرارات لم تلاحظ فيها فائدة حقيقية لخدمة العدالة أو خدمة الحقيقة للجمهور الأردني".

وتستند قرارات "حظر النشر" على المادة 224 من قانون العقوبات الأردني، والتي تنص على أن "كل من نشر أخباراً أو معلومات أو انتقادات من شأنها أن تؤثر على أي قاض أو شاهد، أو تمنع أي شخص من الإفضاء بما لديه من

في المنطقة"، على حد وصف صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية.

وعبر الأردنيون على مواقع التواصل الاجتماعي عن مواقفهم وردود أفعالهم، حيث تبادلوا المعلومات والصور ومقاطع الفيديو والمواقف وجهات النظر دون الاعتراف بقيود السلطة ولا بروايتها.

حظر النشر في قضايا تهم الرأي العام يؤدي إلى زيادة الغموض وخلق مساحات واسعة لمروجي الإشاعات

ونقلت وسائل الإعلام الغربية، والأميركية خصوصاً، التسريبات الأولى. وبدأ الأمر بنشر صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية تقريراً ذكرت فيه أن الأمير حمزة يخضع للإقامة الجبرية، وسط تحقيق قائم في مؤامرة للإطاحة بالملك عبدالله الثاني، وهو تسريب استدعى رداً رسمياً نشرته وكالة "بترا" الأردنية للأنباء، التي أكدت أن الأمير حمزة "ليس قيد الإقامة المنزلية وليس موقوفاً"، إلى أن بثت شبكة "بي.بي.سي" البريطانية تسجيلاً مصوراً للأمير حمزة يعلن فيه أن الأجهزة الأمنية أبلغته أنه قيد الإقامة الجبرية وطلبت منه عدم التواصل مع أحد، انتهاء بنشر تسجيل مسرب للحوار الذي دار بين الأمير حمزة وقائد الجيش اللواء يوسف الحنيطي،

رئيس موقع «والا» الإسرائيلي: أمرت بإخفاء أخبار سلبية عن نتنيهاو

موقع والا الإخباري المملوك لإيلوفيتش. ويواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي ثلاثة اتهامات تعرف إعلامياً باسم "1000"، و"2000" و"4000".

وتحتوي القضية "1000" على تهم الاحتيال وخيانة الثقة. وتنسب هذه القضية إلى نتنيهاو اتهامات بتلقي هدايا وسيجار وزجاجات شمبانيا تحديداً، من رجال أعمال بارزين مقابل مصالح، فيما تحتوي القضية "2000" على اتهامات لنتنيهاو بالاحتيال وخيانة الثقة. ويواجه ضمنها رئيس الوزراء الإسرائيلي اتهامات بعرضه المساعدة في زيادة توزيع الصحيفة الإسرائيلية بدعوات أحررونات مقابل نشرها تغطيات إيجابية عنه.

وقال يشوع في شهادته أمام المحكمة إنه بدأ في أواخر 2012 بتلقي أوامر من إيلوفيتش، مالك موقع والا الإخباري، تقضي "بإخفاء المقالات السلبية عن رئيس الوزراء وزوجته واستبدالها بأخبار تصب في صالحهما". وأضاف أنه تلقى أيضاً أوامر "بنشر مقالات تهاجم

القدس - قال الشاهد الأول في محاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنيهاو بتهم فساد إنه تلقى تعليمات "بإخفاء الأخبار" السلبية عن رئيس الحكومة.

وزعم إعلان يشوع، الرئيس التنفيذي السابق لموقع والا الإخباري، إن مالك الموقع شاول إيلوفيتش وجه إليه تعليمات تقضي بنشر محتوى يهاجم خصوم نتنيهاو السياسيين.

وتعد شهادة الرئيس التنفيذي السابق لهذا الموقع من العوامل الحاسمة في القضية المعروفة بـ"4000"، والتي تحتوي على أخطر الاتهامات التي يواجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي بينها الرشوة والاحتيال وخيانة الثقة. باعتبار أنه كان رئيساً للوزراء ووزيراً للاتصالات

في الوقت الذي يُزعم فيه ارتكاب هذه المخالفات يواجه نتنيهاو اتهامات بالترتيب لقرارات تصب في صالح شاول إيلوفيتش، صاحب النصب الأكبر من الشركة الإسرائيلية العملاقة للاتصالات بيزنك، مقابل تغطيات إخبارية نشرها